﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِهَا وَءَامَنُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ١٥٣﴾ [الأعراف: 153]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الآيةُ الكريمةُ جَرَتْ على عادَةِ القُرآنِ مِن تَعقيبِ التَّهديدِ بالتَّرغيبِ، والمَغفِرَةُ تَرجِعُ إلى عَدَمِ مُؤاخَذَتِهِم بِذُنُوبِهِم في عِقابِ الآخِرَةِ، وإلى ارتِفاعِ غَضَبِ اللهِ عَنهُم في المُستَقبَلِ[1].

العلاقةُ بين عقابِ مُتَّخِذِي العِجْلِ، وفَتْحِ بابِ القَبولِ منَ الغفورِ الرّحيمِ

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿لَغَفُورٞ﴾: أصلُ الغَفْرِ: السَّترُ والتّغطيةُ، وَغَفَرَ اللهُ ذنوبَهُ؛ أي: سَتَرَها، وَلم يَفضَحْهُ بهَا على رُؤُوسِ المَلأ. وكلُّ شَيءٍ سترتَهُ بقصدِ الحمايةِ وما إليها فقد غفرتَهُ[2]. والغَفرُ: إلباسُ ما يَصونُهُ عنِ الدّنَسِ، والغُفرَانُ والمَغفِرةُ مِنَ اللهِ هو أن يَصُونَ العَبدَ من أن يمسَّهُ العَذابُ[3]. والغفورُ، والغفّار: من صِفَاتِهِ جلَّ ثَنَاؤُهُ وتقدّسَت أسماؤُهُ[4]. وكلُّ ما جاءَ في القرآنِ مِنَ التّركيبِ هو مِن مَغفِرةِ الذّنوبِ[5].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

وَعْدُ اللهِ للتّائبِ مِنَ السَّيِّئاتِ أنْ يَغفِرَ له ما فَرّطَ من عَثراتٍ

هذا خبرٌ مِنَ اللهِ تعالى بأنّهُ قابلٌ مِن كلِّ تائبٍ إليهِ مِن ذنبٍ أتاهُ، صغيرةً كانت معصيتُهُ أو كبيرةً، كفرًا كانت أو غيرَ كُفرٍ، كما قَبِلَ مِن عَبَدَةِ العِجلِ توبتَهُم بعدَ كُفرِهِم بهِ بعبادتِهِم العِجلَ وارتدادِهِم عن دينِهِم. فمَن عملَ سيّئةً، ثمّ رجعَ إلى طلبِ رِضَا اللهِ بإنابتِهِ إلى ما يُحِبُّ ممّا يكرهُ، وإلى ما يَرضَى ممّا يَسخطُ، مِن بعدِ سيِّءِ أعمالِهِ،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/120.
(2) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (غفر).
(3) الرّاغب، المفردات: (غفر).
(4) ابن سيده، المحكم: (غفر).
(5) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (غفر).

وصدَّقَ بأنَّ اللّه قابِلٌ توبةَ المُذْنبينَ، وتائبٌ على المُنيبينَ، بإخلاصِ قلبِهِ، ويقينٍ منهُ بذلك، لغفور لهم، ساتر عليهم أعمالَهُم السَّيِّئةَ، وغير فاضِحِهِم بها، رحيم بهِم، وبكلِّ مَن كانَ مثلَهم مِنَ التّائبينَ[1].

وتُرشِدُ الآيةُ الكريمةُ: إلى أنَّ العبدَ ينبغي ألَّا يقنطَ من ذنبٍ ارتكبَهُ، ولا ييأسَ من خطيئةٍ اقترفَها، فرحمةُ اللّه لا يَسعُها حدٌّ، ولا يُحيطُ بها مَدٌّ، فإنَّ الذّنوبَ وإنْ جلَّت وعَظُمَت؛ فإنَّ عفوَهُ وكرمَهُ أعظمُ وأجلُّ، ولكن لا بُدَّ من حِفظِ الشّريطةِ، وهي وجوبُ التَّوبةِ والإنابةِ[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دَلالةُ التَّعْبيرِ بجُملةِ الاعتراضِ:

تكتملُ الفائدةُ بتعقيبِ التّهديدِ بالتّرغيبِ

المُرادُ بالسَّيِّئَاتِ: مَا يَشمَلُ الكُفرَ، وهوَ أَعظَمُ السَّيِّئَاتِ. والتَّوبَةُ منهُ هِيَ الإيمَانُ. وقَولُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُواْ﴾ اعتِرَاضٌ بأَنَّهُم إِن تَابُوا وآمَنُوا يَغفِرِ اللّهُ لَهُم، على عادَةِ القُرآنِ من تَعقِيبِ التَّهدِيدِ بالتَّرغِيبِ، والمَغفِرَةُ تَرجِعُ إلى عَدَمِ مُؤاخَذَتِهِم بِذُنُوبِهِم في عِقَابِ الآخِرَةِ، وإلى ارتِفَاعِ غَضَبِ اللّهِ عَنهُم في المُستَقبَلِ[3]. وتكون الجُملَةُ إلى نهايتِها تَكمِلَةً لِلفائِدَةِ بِبَيَانِ حَالَةِ أَضدادِ المُتَحَدَّثِ عَنهُم وعَن أَمثَالِهِم[4].

سِرُّ العُدولِ عنِ التَّعْبيرِ بعبارةِ (والّذين أساؤوا):

التَّعبيرُ بالأخصِّ، يَستلزمُ الأعمَّ

وعُدِلَ بالتَّعبيرِ بـ ﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ عن أن يُقالَ مثلًا: (والّذين أساؤوا)، كما قالَ تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ﴾ [فُصّلت: 46، الجاثية: 15]، أو كأن يقول: (مَن عَمِلَ صالحًا فلنفسِهِ ومَن عَمِلَ سيِّئًا فعَلَيها)؛ لأنّ التّقبيحَ تارةً يرجعُ إلى المَفعولِ،

(1) ابن جرير، جامع البيان: 13/136 - 137.
(2) محمد رضا، تفسير المنار: 9/184.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/120.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/119.

كما تقولُ: تأكلُ مالَ اليتيمِ ظُلمًا، وتارةً يَرجعُ إلى الفعلِ، كما تقولُ: كيف تأكلُ بشمالِكَ؟ وتقبيحُ المَفعولِ يَستلزمُ تقبيحَ الفعلِ، ولا يَنعَكِسُ، فقولُهُ تعالى: ﴿وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فُصّلت: 6] تعيينُ الأعمِّ، فيتناول الأخصَّ من بابٍ أحرَى؛ لأنّه إذا كانَ عليها مُطلَقُ إساءةٍ؛ فأحرى ما فوقَها، وهنا عبَّرَ بالأخصِّ، فيستلزمُ الأعمَّ؛ لأنّه إذا كان غفورًا رحيمًا لِمَن ماتَ بعدَ اتّصافِهِ بأخصِّ القبيحِ؛ فأحرى أن يَغفرَ لِمَن تابَ بعدَ اتّصافِهِ بما دونَهُ في القبيحِ[1].

دَلالةُ ﴿مِنْ﴾ ونُكتَةُ الحذْفِ في ﴿مِنْ بَعْدِهَا﴾:

الحذفُ لظُهورِ المَعنى شائعٌ في كلامِ العربِ

وفَائِدَةُ ذِكرِ ﴿مِنْ﴾ للإشارَةِ إلى أنّ الاتِّخاذَ ابتدَأَ من أَوَّلِ أزمانِ التّوبةِ. وفي قَولِهِ: ﴿مِنْ بَعْدِهَا﴾ في المَوضِعَينِ حَذفُ مُضافٍ قَبلَ مَا أُضِيفَت إلَيهِ (بَعدُ) - وَقَد شَاعَ حَذفُهُ - دَلَّ عليه ﴿عَمِلُواْ﴾؛ أي: من بَعدِ عَمَلِهَا؛ أي: (عمل التّوبةِ). وحذفُ المُضافِ، وتَقديرُهُ مَعَ (بَعدِ) المُضافِ إلى اسمِ المُتَحَدَّثِ عَنهُ شائِعٌ في كَلامِ العَرَبِ لِظُهُورِهِ بِحَسَبِ المَقامِ[2].

جَمالُ التَّعْبيرِ بحرفِ العطْفِ ﴿ثُمَّ﴾:

امتدادُ زمنِ قَبولِ التّوبةِ

وَحرفُ ﴿ثُمَّ﴾ هَنَا مُفيدٌ للتَّرَاخِي، وذَلِكَ إلجاءٌ إلى قَبُولِ التَّوبَةِ، ولو بَعدَ زَمانٍ طَويلٍ مَملُوءٍ بِفِعلِ السَّيِّئَاتِ[3].

سِرُّ التّوكيدِ اللَّفْظيِّ في ﴿مِنْ بَعْدِهَا﴾:

تعريضٌ للمُشركينَ بالغفرانِ، إنْ بادرُوا بالإيمانِ

وقَولُهُ: ﴿مِنْ بَعْدِهَا﴾ تَأكيدٌ لِمَفادِ المُهلَةِ الَّتي أَفَادَها حَرفُ ﴿ثُمَّ﴾، وهذا تَعريضٌ للمُشرِكينَ، بأَنَّهُم إنْ آمَنُوا يُغْفَرْ لَهُم، ولَو طَالَ أَمَدُ الشِّركِ عليهِم[4].

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/258.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/499 - 500 و9/120.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/121.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/121.

تحقيقَ الأمرِ، ورَفْعَ المَجازِ في ﴿مِنۢ بَعۡدِهَا﴾:

فـائـدةُ التَّـعْـبيرِ وصفُهم بأخصِّ المَغفرةِ

وحقَّقَ بقولِهِ: ﴿مِنۢ بَعۡدِهَا﴾ الأمرَ، ونَفَى المَجازَ، ورفعَهُ؛ لأنّه يحتملُ أن يكونَ تابوا بعدَما عملُوا، أو سَعَوا وهَمُّوا بفعلِها[1]. وأفادَ التَّعبيرُ اتّصافَهُم بأخصِّ المَغفرةِ، كقولِكَ: فلانٌ يَتَنَفَّلُ إذا عَسعَسَ اللّيلُ، فإنّه أخصُّ مِن قولِكَ: فلانٌ يَتَنَفَّلُ[2].

تَوجيهُ عَوْدِ الضّميرِ في ﴿مِنۢ بَعۡدِهَا﴾:

فـي عَـوْدِ الضَّـميرِ مُـبَـالَـغَـةٌ فِي الامتِنَانِ بِقَبُولِ تَوبَتِهِم

يحتملُ أن يكونَ الضّميرُ عائدًا على التّوبة؛ أي: ﴿إِنَّ رَبَّكَ﴾ مِن بعدِ توبتِهِم، فَيعودُ على المَصدرِ المَفهومِ مِن قولِهِ: ﴿ثُمَّ تَابُواْ﴾، وهو أَولَى مِن عودتِهِ على ﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾؛ للاحتياجِ إلى حَذفِ مُضافٍ وحَذفِ مَعطوفٍ؛ إذ يَصيرُ التّقديرُ: مِن بعدِ عَمَلِ السّيّئاتِ والتَّوبةِ مِنها، وخبرُ ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ قولُهُ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ﴾ وما بعدَهُ، والرّابطُ مَحذوفٌ؛ أي: لَغفورٌ رَحيمٌ لَهُم[3]. وضَميرُ ﴿مِنۢ بَعۡدِهَا﴾ الثّاني مُبَالَغَةٌ في الامتِنَانِ بِقَبُولِ تَوبَتِهِم بَعدَ التَّمَلِّي مِنَ السَّيِّئَاتِ[4].

سِرُّ التَّعْبيرِ بالماضِي والجمْعِ:

تـحـقُّـقُ وقـوعِ الفعْلِ بالمُضيّ، والـدّلالـةُ على واسعِ قُدْرةِ الله بالجمْعِ

ولأنّ فعلي التّوبة والإيمان لازِمُهُمَا العزمُ، والثّباتُ عليهما، عبَّرَ عنهما بصيغةِ الماضي للدَّلالةِ على وقوعِهما، وحتميَّةِ تحقُّقِهما. وجَمَعَ في فِعلي التّوبة والإيمان؛ إعلامًا بأنّه لا يَتعاظَمُهُ ذَنبٌ، وإن عَظُمَ وكَثُرَ، وإن طالَ زمانُهُ، ولِذلِكَ عَطَفَ بأداةِ البُعدِ، فَقالَ: ﴿ثُمَّ تَابُواْ﴾[5].

براعةُ عطْفِ (الإيمانِ) على (التّوبةِ):

الإيـمـانُ أَصـلُ الأَعـمَـالِ الـصَّـالِـحَـةِ، والتّوبةُ مُنجيَةٌ لِمَن تمسّكَ بها

وعُطِفَ الإيمانُ على التَّوبَةِ، مَعَ أَنَّ التَّوبَةَ تَشمَلُهُ مِن حَيثُ إِنَّ الإيمانَ تَوبَةٌ مِنَ الكُفرِ، للاهتِمَامِ بِهِ؛ لأَنَّهُ أَصلُ الاعتِدَادِ بالأَعمَالِ

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/258، والبقاعيّ، نظم الدُّرر: 3/116.
(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/259.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/396.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/121.
(5) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 3/116.

الصَّالحَةِ عِندَ اللهِ تعالى كَقولِه: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ ۝١٢ فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ إلى قولِه: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البلد: 12- 17]، ولِئَلَّا يُظَنَّ أَنَّ الإشرَاكَ لِخُطُورَتِه لَا تُنجِي منهُ التَّوبَةُ[1]. ورَتَّبَ الإيمانَ بعدَ التّوبةِ؛ لإرادةِ معنى: أنَّهُم آمنوا أنَّ التّوبةَ نافِعةٌ لَهُم مُنجِيَةٌ، فتمَسَّكوا بها، فهذا إيمانٌ خاصٌّ بعدَ الإيمانِ على الإطلاقِ، ويُحتمَلُ أن يُريدَ بقولِه: ﴿وَءَامَنُواْ﴾؛ أي: وعَمِلُوا عَمَلَ المُؤمِنينَ حتّى وافَوا على ذَلِكَ، ويُحتمَلُ أن يُريدَ التّأكيدَ، فَذَكَرَ التّوبةَ والإيمانَ إذ هُما مُتلازِمَانِ، إلّا أنَّ التَّوبةَ على هذا تَكُونُ مِن كُفرٍ، ولابُدَّ فَيَجِيءُ (تابُوا وآمَنُوا) بمعنًى واحدٍ، وهذا لا يَتَرَتَّبُ في تَوبَةِ المَعاصِي، فإنَّ الإيمانَ مُتقدِّمٌ لِتلكَ، ولابُدَّ، وهو وتَوبةُ الكفرِ مُتلَازِمانِ[2].

كمالُ التَّعريفِ بالإضافةِ، والوصْفِ بالرُّبوبيّةِ:

تـوسُّـلٌ إلى تشريفِ المُضافِ إليه

والخِطَابُ في قَولِه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ﴾ لِمُحمّدٍ ﷺ على الوَجهِ الأَظهَرِ، أَو لِمُوسَى عليه السلام على جَعلِ قَولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلۡعِجۡلَ﴾ مَقُولًا مِنَ اللهِ لِمُوسَى عليه السلام. وفي تَعريفِ المُسنَدِ إلَيه بالإضَافَةِ تَوَسُّلٌ إلى تَشريفِ المُضَافِ إلَيه بأَنَّهُ مَربُوبٌ لِلّهِ تعالى، وفي ذِكرِ وَصفِ الرُّبُوبِيَّةِ هُنَا تَمهِيدٌ لِوَصفِ الرَّحمَةِ[3]؛ بما يتضمَّنُهُ اللّفظُ من معنى التّربيةِ، والرّعايةِ، والإحسانِ.

بَلاغةُ التّوكيدِ بحشْدِ المؤكِّداتِ:

زيـادةُ الاهتمامِ والـتّرغـيـبِ للعُصاةِ بالتّوبةِ

وتَأكيدُ الخَبَرِ بـ﴿إِنَّ﴾ ولَامِ التَّوكِيدِ وصِيغَتَي المُبالغَةِ في ﴿لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ لِمَزِيدِ الاهتِمَامِ بِهِ تَرغِيبٌ لِلعُصَاةِ في التَّوبَةِ، وطَردًا لِلقُنُوطِ مِن نُفُوسِهِم، وإِنْ عَظُمَت ذُنُوبُهُم، فَلا يَحسَبُوا تَحدِيدَ التَّوبَةِ بِحَدٍّ إِذَا تَجَاوَزَتهُ الذُّنُوبُ بِالكَثرَةِ أَوِ العِظَمِ لَم تُقبَلْ منهُ تَوبَةٌ[4].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/121.
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/458.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/121.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/121.

دَلالةُ التَّعْبير بصِيغتَي المُبالَغةِ (فَعُولٌ)، و(فَعِيلٌ):

صـفـاتُ الـلـه دَالّـةٌ على كمالِ قَيّوميّتِه ورحْمتِه في مَلكُوتِه

وأَردفَ التّوبة والإيمان تعظيم رحمتِهِ؛ ليعلمَ أنَّ الذُّنوبَ وإنْ جلَّت وعَظُمَت فإنّ عفوَهُ، وكرمَهُ، ورحمتَهُ أعظمُ وأجلُّ، ولكن لا بدَّ مِن حفظِ الشّريطةِ: وهي وُجوبُ التّوبةِ، والإنابةِ[1]. وعَزَّزَ هذا المعنى التَّعبيرَ باللّفظِ (غَفُور) على وزنِ (فَعولٌ) الدَّالِّ على مَنْ كانَ قويًّا على الفعلِ، قادرًا، دائبًا عليه؛ أي: مُداومًا على امحاءِ ذُنوبِ التّائبينَ عينًا وأثَرًا، وإن عَظُمَتْ وكثُرَتْ. و(رحيم) على وزنِ (فَعيل) الدَّالِّ على ثبوتِ الوصفِ في صاحبِهِ طبيعةً وسجيّةً؛ أي: فاعِلٌ بِهِم فِعلَ الرَّحيمِ مِنَ البرِّ والإكرامِ واللُّطفِ والإنعامِ[2].

حذْفُ مُتعلَّقِ الجارِّ والمجرورِ:

ظهورُ المعنَى في السِّياقِ الحكيمِ

وحَذفُ مُتَعَلَّقِ ﴿لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ لِظُهُورِهِ مِنَ السِّياقِ، والتَّقديرُ: لَغَفُورٌ رَحِيمٌ لَهُم، أَو لِكُلِّ مَن عَمِلَ سَيِّئَةً، وتَابَ مِنهَا[3].

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/162.
(2) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 3/116.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/121.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الرابع عشر، سورة الأعراف من الآية 88 إلى الآية 163
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الرابع عشر، سورة الأعراف من الآية 88 إلى الآية 163 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 14 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-10-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 14 : المجلد الرابع عشر، سورة الأعراف من الآية 88 إلى الآية 163.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-768-10-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0402725 بتاريخ 2023/12/30م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»